الخطابات المتبادلة

الموقعة بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٢ بين حكومة جمهورية مصر العربية
والحكومة اليابانية والخاصة بمنحة حمى الرفت

القاهرة فى ٢ مارس ١٩٨٢

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومتين بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إضافية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع مكافحة حمى الرفت (المشار إليه فيما بعد بالمشروع) بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية ـ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـ منحة قيمتها خمسمائة مليون ين يابانى (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) المشار إليها فيما يلى بالمنحة .

٢ ـ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و ١ مارس ١٩٨٣ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ أن تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة فى شراء منتجات وخدمات يابانية أو مصرية اللازمة لتنفيذ المشروع والمدرجة فيما يلى (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيون عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانيون الاعتباريون التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعايا اليابانيين والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المصريين فى حالة الرعايا المصريين) :

(أ) مبيدات حشرية ومعدات لازمة لمكافحة حمى الرفت .

(ب) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) لموانى جمهورية مصر العربية .

٤ ــ بالرغم مما جاء بالفقرة الفرعية (أ) وحسبما ترى الحكومتين ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء منتجات من النوع المذكور فى (أ) من الفقرة الفرعية (٣) والتى انتجت بدول غير اليابان أو مصر وخدمات من النوع المذكور فى (ب) من الفقرة الفرعية (أ) التى يقدمها رعايا دول أخرى غير اليابان ومصر .

٥ ــ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة .

٦ ــ ١ ــ تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تفحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة (٤) والمشار إليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الجهة المعنية المشار إليها فيما يلى "بالبنك" .

٢ ــ تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بماليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

٣ ــ إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى فى الفقرة الفرعية (١) بماليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب خلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

٧ ــ ١ سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراة من هذه المنحة سوف تخصص وتستخدم استخداما سليما وفعالا بهدف المساهمة فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لنقل هذه المنتجات المشار إليها فى (أ)، (ب) والفقرة الفرعية (١) والفقرة (٣) فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة لايجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٨ ــ تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة الاتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أعظم التقدير .

تاكيا سوتو

القائم بالأعمال بالسفارة

اليابانية بالقاهرة

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على مايلى :

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومتين بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إضافية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع مكافحة حمى الرفت (المشار إليه فيما بعد بالمشروع) بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـ منحة قيمتها خمسمائة مليون ين ياباني (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) المشار إليها فيما يلى بالمنحة .

٢ ـ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و ١ مارس ١٩٨٣ إلا إذا تم اتفاق متبادل ، من السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ أن تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات وخدمات يابانية ومصرية اللازمة لتنفيذ المشروع والمدرجة فيما يلى (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيون عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانيون الاعتباريون التى يديرها شخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعايا اليابانيين والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمصريين فى حالة الرعايا المصريين) .

(أ) مبيدات حشرية ومعدات لازمة لمكافحة حمى الرفت .

(ب) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) لموانى جمهورية مصر العربية .

٤ ـ بالرغم مما جاء بالفقرة الفرعيه (أ) وحسما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء منتجات من النوع المذكور فى (١) من الفرة الفرعية (٣) والتى أنتجت بدول غير اليابان أو مصر وخدمات من النوع المذكور فى (ب) من الفقرة الفرعية (أ) التى يقدمها رعايا دول أخرى غير اليابان ومصر .

٥ ـ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) هذاوسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة .

٦ ـ ١ ـ تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تفحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة (٤) والمشار إليها فيما يلى بالعقودالتى تم فحصها وذلك فى حساب يتم فتحـــه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لهـا بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الجهة المعنية المشار إليها فيما يلى "بالبنك" .

٢ ـ تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصـدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

٣ ـ إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرةالفرعية (١) بعالية هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصـة بدائنية ومديونية الحساب خـــلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

٧ ـ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامـات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربيةفيمايتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة من هذه المنحة سوف يكون لها الأثر الفعال فى المساهمة فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لنقل هذه المنتجات المشار إليها فى (أ)، (ب) والفقرة الفرعية (١) والفقرة (٣) فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لايجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٨ ــ تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطار كتابيا من جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإنه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة سوف يعتبرا أنهما تشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستور اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم أعظم التقدير .

وكيل أول الوزارة

الاستثمار والتعاون الدولى

لشئون التعاون الاقتصادى الدولى

عبد العزيز زهوى

وزارة الخارجية

قـرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والحكومة اليابانية والخاصة بمنحة " حمى الرفت " ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/٧/١ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والحكومة اليابانية والخاصة بمنحة " حمى الرفت " .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١٥ ؛

كمال حسن على